

## التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الائتمان المصرفي (دراسة ميدانية على القطاع المصرفي بالسودان في الفترة من 2020 - 2022م)

أستاذ الإدارة المساعد- كلية التجارة  
جامعة النيلين

د. مجاهد الصديق عبدالقادر محمد

### المستخلص:

هدفت البحث الي التعرف على المخاطر الائتمانية وكيفية إدارتها والتحوط لها، التعرف على مفهوم التخطيط المالي وأهميته ودوره في درء مخاطر الائتمان المصرفي، التوصل إلى مقترحات وحلول تعمل على خفض وتقليل مخاطر الائتمان المصرفي حتى لا تؤثر على أداء وفاعليه الجهاز المصرفي ودوره في التنمية بالبلاد. تكمن أهمية البحث من أهمية التخطيط المالي ودوره في تقليل المخاطر والبحث في هذا المجال لا زال قليل مما دفعت الباحث للكتابة في هذا المجال ودعم المكتبة بالبحوث، يتبع في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة. توصل البحث الي عدد من النتائج منها قرارات الاستثمار في البنك تتخذ من قبل لادارة العليا فقط يهتم البنك باعداد دراسات جدوى لمشاريعه الاستثمارية، يعتمد البنك على تقييم الضمان المرهون بالسعر الحالي في السوق.

الكلمات الافتتاحية: التخطيط المالي ، مخاطر الائتمان المصرفي.

## Financial Planning and its Role in Reducing the Banking Credit Risks(Afield study on the banking sector in Sudan in the period (2020- 2022 AD)

Mujahed Elsdigg Abdalgder Mohamed

### Abstract:

The research aimed to identify credit risks and how to manage and hedge them, to identify the concept of financial planning and its importance and role in fending off bank credit risks, to come up with proposals and solutions that reduce and reduce bank credit risks so as not to affect the performance and effectiveness of the banking system and its role in the development of the country. The importance of the research lies in the importance of financial planning and its role in reducing risks. Research in this field is still little, which prompted the researcher to write in this field and support the library with research. In this research, the descriptive analytical approach and case study method are followed. The research reached a number of results, including investment decisions in the bank taken by the senior management only. The bank is interested in preparing feasibility studies for its investment projects. The bank depends on evaluating the collateral pledged at the current market price.

**Key words:** financial planning, bank credit risk

### الإطار المنهجي للبحث:

#### أولاً: المقدمة:

يرمي التخطيط المالي في المصارف إلى تحقيق عدة أهداف تأتي في مقدمتها تحقيق الأرباح وتجنب الخسائر وزيادة التوسع ورفع معدلات النمو فضلاً عن زيادة عدد العملاء والاحتفاظ بهم وضمان ولائهم للمصرف حيث يلقي هذا البحث الضوء على التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الائتمان المصرفي في القطاع المصرفي باعتباره أكثر القطاعات عرضة لهذه المخاطر سواء كان على المستوى العالمي أو المحلي بل وان كل الأزمات المالية والمحلية والعالمية كانت نتاج الغفلة في التخطيط المالي أو التراخي في تنفيذ الخطط الموضوعية حيث إن تحقيق هذه الأهداف تواجهه تحديات المنافسة المحلية وتلك المصارف من وراء الحدود. من هنا جاء اهتمام المصارف بعمليات التخطيط المالي وعلى وجه الخصوص التخطيط الدرّي لمخاطر الائتمان.

فالائتمان المصرفي هو تلك الخدمة المقدمة من المصارف للعملاء والتي يتم بمقتضاها إقراض الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن تتعهد هذه الجهات بسداد تلك الأموال وفوائدها للمصارف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وعادة ما يمنح

الائتمان بناءً على مجموعة من الشروط ومن بينها الضمانات التي تساعد البنك في استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد دون أي خسائر المصارف في العصر الحديث أصبحت تهتم بشكل كبير بالتخطيط المالي وإدارة المخاطر فضلاً عن المحافظة على تحقيق معدل مرتفع من العائد لأصحاب حقوق الملكية كما تهتم بعمليات التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي يواجهها المصرف.

إن المصارف السودانية كغيرها من المصارف تواجه بالعديد من التحديات في إدارة المخاطر التي تنشأ نتيجة لممارستها لأنشطتها المختلفة ومن أمثلة هذه المخاطر « مخاطر السيولة ، مخاطر سعر الفائدة ، مخاطر الائتمان ، مخاطر التشغيل ، مخاطر رأس المال ، مخاطر التسوية ومخاطر سعر الصرف من خلال التركيز على مخاطر الائتمان.

### مشكلة البحث :

إن التخطيط المالي للمصارف السودانية لا يهتم بكافة أهداف التخطيط المالي، أما المصارف تقوم بإعداد خططها حول هدف الربحية فقط وإغفال الأهداف الأخرى مثل هدف النمو أو التوسع أو زيادة القدرة التنافسية أو درئ المخاطر المالية ومن ضمنها مخاطر التعثر والائتمان لهذا يحاول البحث أن يلفت الانتباه إلى هذه الأهداف وتتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: ما هو دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي بالمصارف السودانية؟

وتمت صياغة تساؤلات فرعية اعتماداً على السؤال الرئيسي هي:

1. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط المالي والتصنيف الائتماني للعميل ؟
2. هل يساهم التخطيط المالي في توفير السيولة الكافية للمصارف؟
3. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط المالي والضمان المقدم من العميل ؟

### أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية التخطيط المالي ودوره في تقليل المخاطر والبحث في هذا المجال لا زال قليل مما دفعت الباحث للكتابة في هذا المجال ودعم المكتبة بالبحوث، فهو يتيح فرصة للتعرف على الاحتياجات المالية المستقبلية والاستعداد لها بشكل مسبق ومعرفة ما سيكون عليه المركز المالي، ويوفر مرجعية وبيانات لمتخذ القرار مما أدى الى عمليات التسهيل لمتخذ القرار.

### أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتي :

1. التعرف على مفهوم التخطيط المالي وأهميته ودوره في درء مخاطر الائتمان المصرفي.
2. التعرف على المخاطر الائتمانية وكيفية إدارتها والتحوط لها.
3. التوصل إلى مقترحات وحلول تعمل على خفض وتقليل مخاطر الائتمان المصرفي حتى لا تؤثر على أداء وفاعليه الجهاز المصرفي ودوره في التنمية بالبلاد.

### فرضيات البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة يختبر الباحث الفرضيات الآتية:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط المالي والتصنيف الائتماني للعميل
- الفرضية الثانية: يساهم التخطيط المالي في توفير السيولة الكافية للمصارف

## منهجية البحث:

يتبع في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة.

### حدود البحث:

أولا : الحدود المكانية: عينه من العاملين بالقطاع المصرفي في السودان.

ثانيا : الحدود الزمنية : 2020 - 2022م

### مصادر البحث:

مصادر ثانوية: الكتب، المراجع، الدوريات، المجلات العلمية والمواقع الالكترونية، ومنشورات

بنك السودان المركزي , ومنشورات البنوك

### مصادر أولية:

تتمثل في الاستبيان والمقابلات الشخصية.

## هيكل البحث:

يتكون البحث من الاطار المنهجي والدراسات السابقة حيث تناول المحور الاول الإطار

النظري للتخطيط المالي المبحث الثاني مخاطر الائتمان المصرفي وتناول المحور الثالث الدراسة

الميدانية والخاتمة تشتمل علي النتائج و التوصيات.

### ثانيا: الدراسات السابقة:

#### دراسة حنين(2015م)<sup>(1)</sup>:

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية : اين تكمن فعالية التخطيط المالي في اتخاذ

القرارات بالمؤسسة الاقتصادية ؟ الاسئلة الفرعية : كيف يساهم التخطيط المالي في اتخاذ القرارات

؟هل تعتبر الموازنة التقديرية اداء تخطيطية ؟هل تساعد الموازنة التقديرية في عملية ترشيد

القرارات، هدفت الدراسة الي تسليط الضوء علي دور التخطيط المالي . وتبيان مدى اهمية القرارات

بالمؤسسة الاقتصادية.اظهر مدى اعتماد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية علي الموازنة التقديرية كاداة

تسير فعالة في اتخاذ القرارات، توجيهه متخذ القرار إلى طرق إنشاء الموازنة من خلال تقديم

نموذج للموازنة التقديرية، إختبرت الدراسة الفرضيات التالية:يساهم التخطيط المالي في ترشيد

القرارات في المؤسسة الاقتصادية عن طريق أدواته ومن أهمها الموازنة التقديرية،تعد الموازنات

التقديرية أداة تخطيطية ذات توجه مستقبلي تهدف الي التنبؤ بمستوى النشاط الممكن تحقيقه،

تساعد الموازنة التقديرية في ترشيد القرارات من خلال المفاضلة بين البدائل والتوصل إلى أفضلها

وإصدار القرارات المتماثلة..إن استخدام المؤسسة للموازنة التقديرية بشكل فعال يساعدها في

تحديد الإنحرافات ومعالجة السلبية منها من أجل تحقيق أهداف المؤسسة، إستخدمت الدراسة

المنهج الوصفي والمنهج التجريبي في الدراسة الميدانية توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها: هنالك

مركزية في التسيير وتحسين القرارات . التخطيط المالي هو أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها

المؤسسة الاقتصادية في القيام بمختلف نشاطاتها، إن التخطيط المالي يساهم في ترشيد القرارات عن

طريق أدواته.ومن أهمها الموازنة التقديرية توصلت الدراسة الى عدة توصيات أهمها:إضفاء حرية

وإستقالية الأقسام والتخلى عن التسيير المركزي،تحديد المسؤوليات مما يعطي شعور بالمسؤولية حيث يساهم هذا في تقليص الإنحرفات،الإهتمام بتطوير وتنمية الموارد البشرية لتحقيق أهداف الإتراتيحية.

#### **دراسة: محمد (2016)<sup>(2)</sup>:**

تمثلت مشكلة الدراسة في هل تؤثر مقاييس الأداء المالي للأنشطة التشغيلية في قرارات منح الائتمان المصرفي، هل يوجد اهتمام بتحليل مقاييس الأداء المالي للأنشطة التمويلية عند اتخاذ قرارات منح الائتمان، هدفت الدراسة إلي التعرف على مدى تأثير مقاييس أداء الأنشطة التشغيلية في قرارات منح الائتمان المصرفيوإظهار مدى اهتمام المصارف بتحليل الأنشطة التمويلية بمقاييس التدفقات النقدية عند منح الائتمان،اهتمت الدراسة المساهمة في كيفية اتخاذ قرارات ائتمانية مبنية علي اسس علمية اظهار اهمية مقاييس التدفقات النقدية عند اتخاذ القرارات الائتمانية , اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والاستقرائي والاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي،قد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج منها الاعتماد على معلومات مقاييس الأداء المالي لقاومة التدفقات النقدية يضمن سلامة القرارات الائتمانية المتخذة، وتقويم مدى كفاءة مؤشر دليل النشاط التشغيلي يؤدي إلي سلامة القرارات الائتمانية. أوصت الدراسة بضرورة مقارنة قوائم التدفقات النقدية للمنشأة طالبة الائتمان لفترات سابقة للتعرف على تطور أداء الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، والتدريب المستمر لموظفي الائتمان والتي تساهم في زيادة القدرات والكفاءات مما يكسبها المعرفة في كيفية اتخاذ قرارات وفق أسس علمية

#### **دراسة : تسنيم (2017)<sup>(3)</sup>:**

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي: هل هنالك علاقة نوعية بين المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات منح الائتمان؟هدفت الدراسة إلي بيان مدى أهمية المعلومات المحاسبية في علمية ترشيد قرارات الائتمانية وبيان أسباب التعثر في الائتمان المصرفي وعلاج هذا التعثر، اهتمت الدراسة ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي يؤدي الي الحد من مخاطر التعثر المالي واستخدام نظام سليم للبيانات بأحدث التطورات , اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والاستقرائي والاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي،قد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج منها توفر معلومات محاسبية ذات أهمية وفائدة يؤدي إلي ترشيد قرار منح الائتمان، ويؤدي توفير المعلومات في الوقت المناسب إلي ترشيد قرار منح الائتمان،أوصت الدراسة البحث عن نقاط الضعف في السياسة الائتمانية ورسم سياسة ائتمانية بما تتضمنه من ضوابط وإجراءات منظمة لعملية الائتمان للحد من مخاطر التعثر ولابد من تدريب كافة الموظفين على فهم السياسات والإجراءات المتعلقة بالائتمان.

#### **دراسة : محمد 2019م<sup>(4)</sup>:**

تناول البحث دور التكاليف المعيارية في التخطيط المالي وإتخاذ القرارات المالية في المنشآتالصناعية , حيث تمثلت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي هل للتكاليف المعيارية دور فيالتخطيط المالي وإتخاذ القرارات المالية في المنشآت الصناعية ؟ والذي بدوره تفرعت منه الأسئلة

الفرعية التالية : هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوي خبرة واضعي المعايير والتخطيط المالي ؟ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوي خبرة واضعي المعايير وإتخاذ القرارات المالية؟ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى مرونة المعيار وإتخاذ القرارات المالية؟ هدف البحث بصورة عامة إلي إظهار وعكس الجوانب والدوار التي تقوم بها التكاليف المعيارية من الإرتقاء بعملية التخطيط المالي وإتخاذ القرارات المالية، إختبر البحث الفرضيات التالية :. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوي خبرة واضعي معايير التكاليف المعيارية والتخطيط المالي, توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوي خبرة واضعب التكاليف المعيارية وإتخاذ القرارات المالية , توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى مرونة المعيار وإتخاذ القرارات المالية, إستخدم البحث المناهج التالية : المنهج الإستنباطي لتحديد مشكبة البحث وصياغة فرضيات البحث , المنهج الإستقرائي : لإستقصاء المبحوثين عن طريق الإستبانة, المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث , المنهج الوصفي : التحليلي : بإستخدام أسلوب دراسة الحالة لمعرفة دور التكاليف المعيارية في التخطيط المالي وإتخاذ القرارات المالية , توصل البحث إلي عدة نتائج منها:تساعد التكاليف المعيارية في خفض التكاليف الإنتاجية , تساعد التكاليف المعيارية رفع كفاءة الداء في المنشآت الصناعية , تعتبر التكاليف المعيارية أداة رقابية فعالة,أوصي البحث بعدة توصيات منها: الإهتمام بتطبيق التكاليف المعيارية لأنها تساعد في ضبط الإنتاج وتقليل التكاليف , يجب أن يتم إعداد ووضع التكاليف المعيارية بواسطة خبراء ومختصين من مختلف المجتلات كالمهندسين والمحاسبين والعاملين ,يجب إشراك جميع العاملين في عملية وضع التكاليف المعيارية.

### المحور الاول: الإطار النظري للتخطيط المالي :

#### أولاً: مفهوم التخطيط المالي :

التخطيط المالي هو المنظور الشامل لكيفية الحصول علي الأموال من مصادرها المختلفة وكيفية استخدام هذه الأموال بطريقة تمكن من الحصول علي أكبر عائد من وراء هذا الاستخدام. هذا المنظور الشامل لا يركز علي التنبؤ والتعرف علي المخاطر المصاحبة للمستقبل فحسب إنما يركز أيضاً علي معرفة أي المخاطر يمكن قبولها وأيها يجب رفضه كما يركز أيضاً علي معرفة الأحداث الأكثر احتمالاً للحدوث والأحداث الأخرى المتوقعة وغير المتوقعة.

تتبلور عمليات التخطيط المالي في وثيقة تسمى الخطة المالية تبين علي وجه الدقة التصرفات المالية التي يجب القيام بها في خلال فترة مستقبلية تبدأ عملية إعداد هذه الخطة بعد أن تقوم الإدارة العليا في المنظمة بتحديد الأهداف المرجوة وتتم عملية الإعداد وفقاً للخطوات التالية:

1. تحديد الأهداف التي تتطلع إليها المنظمة وتحديد الخيارات وحجم النشاط المتوقع.

2. تحليل أثر الخيارات المالية المتاحة لتحصيل الأموال والخيارات المتاحة لاستخدامات الأموال.
3. الربط بين الحاضر والمستقبل عن طريق تحليل القرارات والنتائج الحالية والمستقبلية.
4. اختيار أفضل البدائل المتاحة ووضع الموازنة التقديرية بطبيعتها الكمية الرقمية .
5. المتابعة وقياس النتائج في ضوء الخطة الموضوعية.

ولا يتم ذلك بمعزل عن توقعات الأداء الاقتصادي القومي والظروف المحيطة بالمنشأة ولا بمعزل عن توقعات العوامل الداخلية للمنشأة كمستويات المخزون وحجم الاستثمار والأصول وحركة الديون داخل المنشأة إلى غير ذلك من العوامل .

تحتوي وثيقة الخطة المالية العديد من البيانات مثل الأهداف الإستراتيجية والمستقبلية والمالية للمنشأة مع توضيح الفرضيات التي بنيت عليها الخطة والقوائم المالية وقوائم الدخل وكشف التدفقات المالية وتقديرات المبيعات إلى جانب الملخصات الخاصة ببرنامج الإنفاق الرأسمالي وبرنامج التمويل ومصادره ومواعيد الإنفاق والتمويل وغيرها.

تحتاج منظمات الأعمال إلى مواكبة التغيرات لضمان البقاء والاستمرارية فبسيطرتها علي مجريات التغير فإنها ستضمن نموها وتطورها لذلك كان يجب علي منظمات الأعمال إيجاد سبل ومناهج للاستفادة من كل التطورات التي تظهر في محيط نشاطها من تحولات اقتصادية، اجتماعية، تكنولوجية، في ظل هذه التغيرات التي تتصف بها البيئة المحيطة تزداد أهمية الإدارة المالية لأنها مسؤولة عن أهم عناصر الإنتاج المتمثل بالموارد المالي<sup>(5)</sup>

### ثانياً: أهمية التخطيط المالي :

تتبع أهمية التخطيط المالي من أنه يؤدي الي تجهيز القوائم المالية التقديرية ( النقدية منها والعمومية وحساب الأرباح والخسائر التقديرية).

وهي خطط مالية تهدف إلي :

1. تحديد احتياجات المنشأة من الأموال .
2. التخطيط لكيفية تمويل هذه الاحتياجات .
3. التخطيط لاستثمار الفائض من الأموال بعد سداد الفروض .
4. استعمال القوائم المالية التقديرية كأدوات رقابية فعالة وهذه الأمور جميعها تجعل التخطيط المالي أمراً لا غني عنه للمؤسسة فالتخطيط المالي يعتبر نقطه انطلاق أساسية للرقابة المالية ، فالمدبر ينظر للمنشأة كوحدة متكاملة ويهتم بالخطط المالية الطويلة الأجل المتعلقة بصرف مبالغ نقدية كبيرة وبالخطط المالية قصيرة الأجل ذات الطبيعة التشغيلية فيستعين بالتخطيط المالي في تقدير احتياجاته من الأموال وفي تخطيطه لتدبيرها والحصول عليها أو لاستثمار الفائض عن حاجته منها.<sup>(6)</sup>

### ثالثاً: أهداف التخطيط المالي:

هنالك عدة أهداف للتخطيط المالية نذكر منها<sup>(7)</sup>:

1. تجنب التبذير المالي في عمليات تعطيل النقد الذي يمتلكه المشروع عن الاستثمار المربح أو اضطرار المشروع للاقتراض بفائدة تقلل من أرباح المشروع
2. التنسيق المتكامل بين الوظيفة المالية و الوظائف الأخرى في المشروع مثل وظيفة الشراء و البيع و الإنتاج . ليتحقق التعاون و التكامل في أداء كل إدارة لمهمتها المرسومة في مخططات المشروع .
3. تحقيق السيولة النقدية الملائمة بالكميات اللازمة , و بالأوقات المناسبة بحسب ظروف المشروع حتى لا يتوقف عن الدفع أو يلجأ للاقتراض لسداد المستحقات<sup>(8)</sup> .
4. إمكانية مواجهة الظروف الطارئة و التي يضع المخططون الماليون احتمالاتهم التي يمكن ان تؤثر على المركز المالي للمشروع في المستقبل و رسم خطة لمواجهة الظروف غير المتوقعة حتى يستمر المشروع في تحقيق أهدافه المرسومة

### رابعاً: فوائد التخطيط المالي:

هنالك مجموعة من الفوائد التي يحققها التخطيط المالي ونذكر منها<sup>(9)</sup>:

1. تحديد حجم الأموال التي سوف يحتاج إليها المشروع لتنفيذ الخطط و البرامج التشغيلية المختلفة
2. تحديد أفضل مصادر التمويل التي يمكن الاعتماد عليها عند الحاجة و تجنب اللجوء المفاجئ لمصادر الأموال و ما ينتج عن ذلك من تكلفة مرتفعة تؤدي إلى إضعاف المركز المالي للمنشأة
3. تحديد أفضل الوسائل لاستخدام الأموال المتوفرة في أعمال المشروع .
4. التعرف على التأثير الناتج عن قرارات الاستثمار و التمويل و العائد التي تتخذها المنشأة
5. التعرف على المشاكل و العقبات التي يمكن أن تعترض المشروع .
6. وضع نظام سليم للرقابة يمكن من خلاله مراقبة العمليات الفعلية مع الخطط المرسومة و بالتالي و بواسطة تقارير الأداء يمكن اكتشاف الانحرافات غير الطارئة و البحث عن أسبابها و العمل على تصحيحها هذا إن كان الخطأ في التنفيذ أما إذ تبين أن الخطأ من الخطة الموضوعة فعلى المدير المالي تعديل الخطة لتناسب مع العمليات .

### خامساً: مزايا التخطيط المالي:

- يحقق التخطيط المالي مجموعة من المزايا التي يصعب الحصول عليها بوسائل أخرى أهمها ما يلي:
1. تحديد الاحتياجات المستقبلية في جانبي الموارد والإنفاق وتجنب المنشأة خطر الوقوع في العسر المالي الفني أو الحقيقي.
  2. زيادة فعالية الرقابة عن طريق تقديم المعايير الرقابية لقياس الأداء.

3. تشجيع التفكير المستقبلي والاستعداد لمواجهة الاحتمالات المستقبلية.
4. تحديد الأهداف وتسليط الضوء عليها وتوجيه الجهود نحو تحقيقها.
5. المساعدة علي مواجهة المنافسة وتحمل المتغيرات المفاجئة وتخفيف وطأتها.
6. التنسيق بين الإدارات والأقسام المختلفة مما يزيد من كفاءة الأداء وتخفيض نسبة العمل غير المنتج.
7. تحفيز العاملين وتوجيه جهودهم نحو الأهداف.

#### سادساً: مجالات التخطيط المالي: (10)

يدخل التخطيط في عدة مجالات :

1. التخطيط للحصول على الأموال من مصادرها بأفضل الشروط و بأقل التكاليف
2. التخطيط لاستثمار الأموال بشكل يضمن تحقيق أكبر العوائد في وقت قصير.
3. التخطيط لزيادة حجم المبيعات
4. التخطيط لزيادة الأرباح
5. التخطيط لسداد الالتزامات في مواعيدها المحددة

#### سابعاً: مراحل التخطيط المالي: (11)

1. تحديد الأهداف الرئيسية و الفرعية : تشتمل هذه المرحلة على تحديد الهدف المالي الرئيسي و الذي يدور في إطار التوظيف الأمثل لرأس المال من أجل زيادة كفاءة عوامل الإنتاج و الموارد المتاحة في المنشأة و يتم تجزئة هذا الهدف إلى أهداف متوسطة الأمد و قصيرة الأمد و يمكن وضع أهداف فرعية أخرى لكن من الضروري أن تكون هذه الأخيرة منسجمة مع الهدف الرئيسي .
2. رسم السياسات المالية التي تعتبر بمثابة الدليل و المرشد للعاملين في مجال الادارة المالية عند اتخاذهم قراراتهم و يراعى عند وضع هذه السياسات ان تحقق مصالح المنشأة و أن لا تكون متعارضة مع السياسات الأخرى الموضوعة في أقسام المنشأة المختلفة .

#### ومن أمثلة هذه السياسات :

1. سياسة اختيار مصادر الأموال
  2. سياسات استخدام الأموال
  3. سياسة تحديد الأموال اللازمة لتحقيق الأهداف المالية
  4. سياسة منح الائتمان و التحصيل
  5. سياسة توزيع الأرباح
  6. سياسة الرقابة على استخدام الأموال
- ومن الضروري ان تنسجم السياسات المالية مع السياسة العامة للمنشأة و مع الأهداف الموضوعة لأن السياسات المالية توضع من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف و ليس من أجل تأخير أو عرقلة الوصول لهذه الأهداف .

7. ترجمة السياسات المالية إلى إجراءات مفصلة حتى يمكن تنفيذها بدقة و تساعد هذه

التفاصيل و الإجراءات على تبسيط العملية الإدارية .

## **المحور الثاني: الاطار النظري لمخاطر الائتمان المصرفي:**

### **أولاً: مفهوم المخاطر الائتمانية :**

تعرف مخاطر التمويل أو المخاطر الائتمانية بأنها المخاطر الناتجة من تخلف العملاء أو عجزهم عن الوفاء بالتزاماتهم طرف البنك، سواء كانت هذه اللاتزامات عبارة عن اصل المبلغ المقترض أو خدمة الدين أي الفوائد أو العوائد المستحقة للبنك . والمخاطر الائتمانية هي كذلك مخاطر تراجع المركز الائتماني للطرف المدين والذي يعني ازدياد احتمال التخلف عن السداد (12) وكنتيجة للمخاطرة الائتمانية تنشأة حالة عدم تأكد من صافي الدخل من نشاط التمويل ومن القيمة السوقية للأصول نتيجة لعدم السداد الكلي أو من التأخير في السداد أصل القرض أو العوائد المترتبة عليها. (13)

تعد مخاطر الائتمان (14) من أهم المخاطر التي يتعرض لها المصارف في علاقتها مع الممولين وتتعلق المخاطر الائتمانية بالاحتمالات المحيطة . بقدرة المدين على السداد في الوقت المحدد للسداد والشروط المتفق عليها في العقد . وفشل المدين في الوفاء بالتزاماته يؤدي في كل الحالات إلى إلحاق الخسائر بالدائن ،ومن ثم صار ذلك خطراً يواجه البنك دائماً . والمخاطر الائتمانية تعد من أهم انواع المخاطر التي تواجهها المصارف والمقصود بالمخاطر الائتمانية (15) احتمال عدم دفع العوائد أو الأقساط أو سداد مبلغ القرض في الزمن المحدد له . والمخاطر الائتمانية تعرف بأنها الفرصة او الاحتمال التي يكون فيها المدين أو مصدر الأداء المالية غير قادر على سداد الفائدة أو سداد اصل القرض وفقاً للشروط والأحكام المعينة من اتفاقية الائتمان ان السداد قد يتاخر أو أنه في النهاية يتم سداه ، وهو الامر الذي قد يترتب عليه مشكلات تدفق نقدي يؤثر في سيولة البنك ، ورغم التحديات والابتكار في قطاع الخدمات المالية فلا تزال مخاطر الائتمان تمثل سبباً رئيسياً في حالات الخداع والغش في البنوك بمفردها والسبب هو إن أكثر من 70% من ميزانية البنك ترتبط بهذا الجانب .

### **ثانياً: الأهداف الرئيسية لإدارة مخاطر الائتمان (16)**

إن الهدف الرئيسي لإدارة مخاطر الائتمان هو تقليل المخاطر الائتمانية لكي تتناسب مع طاقة البنك وقدرته على تحقيق الأرباح .

- يتعين ان يهدف البنك الى ادارة كافة المخاطر الائتمانية والحد منها
- التقيد بكافة القوانين والتقلبات في كل الأحوال
- محاولة البنك جاهداً في تنويع محفظة الإقراض بشكل جيد
- ان تتناسب عوائد الائتمان والمخاطر الناجمة عنه على مدى طويل .

### **ثالثاً: إدارة مخاطر الائتمان (17)**

مخاطر الائتمان تعرف بأنها الفرصة او الاحتمال التي يكون فيها المدين او مصدر الأداء المالية غير قادر على سداد الفائدة او سداد الأصل القرض وفقاً للشروط والأحكام المعينة من

اتفاقية الائتمان، وهي جزء ملازم للعمل المصرفي وتعني مخاطر الائتمان ان السداد قد يتأخر او انه في النهاية يتم سداده، وهو الامر الذي قد يترتب عليه مشكلات تدفق نقدي يؤثر في سيولة البنك، ورغم التحديات والابتكار في قطاع الخدمات المالية فلا تزال مخاطر الائتمان تمثل سبباً رئيسياً في حالات الغش في البنوك بمفردها والسبب هو ان أكثر من 70% من ميزانية البنك ترتبط بهذا الجانب وهي ادارة المخاطر والأنواع الرئيسية هي :

1. المخاطر الشخصية او مخاطر العملاء
2. مخاطر الشركات
3. مخاطر سيادية او مخاطر الدولة

وسبب وجود آثار المخاطر الائتمان فمن الأهم إجراء تقييم شامل لقدرة البنك على التقيد والإدارة والإسراف والإلزام واسترداد القرض والسلفيات وأدوات الائتمان الأخرى  
**رابعاً: الأدوات الأساسية لتحديد مخاطر الائتمان: (18)**

لابد من تحديد المخاطر الائتمانية على المستوى الفردي لمخاطر الطرق الأخرى على مستوى المحفظة

### **1/ المستوى الفردي لمخاطر الأطراف الأخرى :**

النقطة الأساسية لتحديد المخاطر هي الطرف الاخر، ويتم تجميع مجموع من الالتزامات ((التسهيلات النقدية وغير النقدية وغير النقدية)) لطرف الأخر في عملية تحديد المخاطر وبعامل كافة المدينين الذين يرتبطون في بعض حالياً وقانونياً كعميل واحد. التحليل الدقيق قدرة المقترض ورغبته بسداد دينه طبقاً لبنود العقد وتقييم الضمانات والمراجعة الدورية للضمانات ومركز الطرف الأخر من شأنها ان تمكن البنك من تحديد وتقليل المخاطر بقدر الإمكان . الهدف الرئيسي لتحليل الائتمان هو الحكم على قدرة العميل في المستقبل على خدمة الدين وسداد أصل الدين وذلك بناءً على معايير كمية ونوعية وإجراءات تدقيق ومراقبة محفظة القروض تتم بطريقة موحدة

### **2/ على مستوى المحفظة :**

الهدف الرئيسي لتحديد المخاطر الائتمانية على مستوى المحفظة هو تحديد تركيز المخاطر وان يولي البنك تعليمات ومتطلبات البنك المركزي اهمية خاصة ولاسيما تلك المتعلقة بالحدود على تركيز المخاطر الائتمانية .

خامساً: تتعرض الأموال المستثمرة الي عدد من المخاطر وتنقسم إلى :

### **1 - المخاطر غير المنتظمة ( المخاطر غير النظامية):**

هي المخاطر التي تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار ، وليس فقط طبيعة النظام المالي مما يجعلها خاصة بالمشروع وتأتي نتيجة لبعض التعاملات الاستثمارية فتؤثر علي مستثمر معين أو مشروع محدد دون غيره<sup>(19)</sup>. وتتمثل أيضاً في المخاطر ذات السمة الخاصة التي يترتب عليها تقلبات في العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة او المقترحة الناتجة عن عوامل خاصة بمنشأة بعينها او

بصناعة بعينها . وتعرف بأنها المخاطر المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية او صناعية ما ، او هي ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة فالتغيرات مثل إضراب العمال والأخطاء الإدارية والحملات الإعلانية والدعاوى القضائية وغيرها تسبب قابلية عوائد مؤسسة ما للتباين ويكون هذا التباين غير مستقل عن العوامل المنتظمة، مستقلا عن العوامل المؤثرة علي الصناعات والأسواق والأوراق المالية الأخرى.

نظراً لأن المخاطرة غير نظامية تحدث نتيجة لعوامل مؤثرة علي مؤسسة ما أو عدد قليل من المؤسسات . لذلك يجب التنبؤ بها علي نحو مستقل لكل مؤسسة علي حدى يمكن كتابتها في شكل معادلة<sup>(20)</sup>.

### **سادساً: مخاطر الائتمان :**

المقصود بها<sup>(21)</sup> عدم المقدرة علي دفع الفوائد أو الإقساط أو سداد مبلغ القرض في الأوقات المحددة لذلك. وهي تلك المخاطر المتعلقة بعجز المقترض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقاً للتواريخ المحددة لذلك . ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر علي صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية عن عدم السداد أو تأجيل السداد . وهنالك أنواع مختلفة من الأصول التي تتغير باحتمال العجز عن السداد بها. وتتمثل القروض أكبر هذه الأنواع فالتغيرات في الظروف الاقتصادية العامة. ومناخ التشغيل بالشركة يؤثر علي التدفقات النقدية المتاحة . لخدمة الدين ضمن الصعاب التنبؤ بهذه لذلك فان قدرة الفرد علي رد الدين تختلف وفقاً للتغيرات التي تطرأ علي التوظيف وصافي ثروة الفرد

تبين في العديد من المرات انه لا يوجد هنالك قرض بدون مخاطر ، مهما كانت الضمانات المقدمة فالخطر ملازم للقرض ولا يفارقه والبنك يجب عليه دائماً الحزر من ان لا يتمكن المدين من الوفاء بالتزامه ومثال لذلك : مخاطر توقف المدين من الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع البنك ، أو مخاطر التركيز الائتماني ، او فشل البنك في تحديد جودة الأصول وما يترتب علي ذلك من عدم تكوين التخصصات الكافية لتجنب تعرض أموال المودعين لخسائر غير محسوبة.

### **سابعاً: أنواع المخاطر:**

هنالك مخاطر متعددة تواجه البنوك وسيتم استعراض أهم هذه المخاطر :

#### **1/ مخاطر السوق:**

تعتبر مخاطر السوق Market Risk هي مخاطر الانحرافات السالبة لقيمة مراقبة تحركات السوق لمحفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات<sup>(22)</sup>.

تؤدي تقلبات الأسعار في الأسواق المختلفة الي أنواع مختلفة من مخاطر السوق مثل مخاطر أسعار الأسهم ، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار صرف العملات، ومخاطر أسعار السلع<sup>(23)</sup>.

#### **2/ مخاطر أسعار الفائدة:**

تعرف مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk بأنها المخاطر الناشئة من تراجع الإيرادات نتيجة أسعار الفائدة وعدم استقرارها<sup>(24)</sup>. فالبنك قد يتعرض لهبوط إيراداته بسبب هبوط أسعار

الفائدة، وهناك مصدر آخر لمخاطر أسعار الفائدة يتمثل في الخيارات الضمنية في المنتجات المصرفية وأبرز مثال لذلك هي الدفع المسبق للقروض ذات السعر الثابت، فالمقترض يمكنه سداد القرض والاقتراض بسعر جديد عند انخفاض أسعار الفائدة انخفاضاً مقدرًا حتى يستطيع أن يحقق وفورات بتخفيض تكلفة التمويل بالنسبة له، وبكل تأكيد سوف يضطر البنك إلى إن يتعاقد مع مقترض آخر بسعر فائدة منخفض وهو ما يترتب عليه بالطبع انخفاض في إيرادات البنك. وتزداد مخاطر أسعار الفائدة في حالة عدم توفر نظام معلومات لدي البنك يمكنه من الآتي<sup>(25)</sup>.

الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول. تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمغيرات أسعار الفائدة. يتعين على مجلس إدارة البنك تحديد الأهداف الكلية والخطط العامة للبنك والسياسات التي تحكم مخاطر سعر الفائدة والتأكد بأن الإدارة التنفيذية قد اتخذت الإجراءات المطلوبة لتحديد وقياس إدارة هذه المخاطر.

يجب ان يكون لدي البنك نظم رقابة داخلية كافية للتأكد من توازن إجراءات إدارة مخاطر سعر الفائدة، وتطوير طرق فاعلة لتطبيق نظام مراقبة موثوق به. وسبقت الإشارة إلى ان مخاطر أسعار الفائدة تخص فقط البنوك التقليدية ولا توجد هذه المخاطر لدي البنوك الإسلامية.

### 3/ مخاطر أسعار الصرف

تتمثل مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Risk في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وهي تحدث بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات ذات العملات الأجنبية<sup>(26)</sup>. تنشأ هذه المخاطر عن التحركات غير الموازية في أسعار الصرف نتيجة لوجود مركز مفتوح للتعامل بالعملات الأجنبية لدي البنك سواء كانت هذه العمليات فورية أو كانت آجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت ما يسمى بالمشتقات المالية<sup>(27)</sup>.

### 4/ مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة Liquidity Risk من عدم كفاية الأموال السائلة الموجودة بالبنك لمتطلبات التشغيل العادية للبنك وعدم قدرته على الإيفاء بالتزاماته في آجالها المستحقة. بالإضافة لذلك قد تكون هذه المخاطر نتيجة صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة بسبب الموقف الائتماني للبنك، ووضعه المالي. كما قد تكون نتيجة تعذر بيع الأصول أو تسيلها<sup>(28)</sup>.

تعتبر مخاطر السيولة من أخطر أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك والتي يمكن أن تنتهي به إلى الإفلاس في حالة تعرضه لأزمة سيولة شديدة. إلا أن النقص الحاد في السيولة قد يكون ناتج عن مخاطر أخرى مثل الخسائر الهامة بسبب عجز عميل كبير عن الدفع والتي يمكن أن تثير عدم الاطمئنان لمستقبل البنك مما يؤدي لإحداث حالات سحب ودائع على نطاق واسع<sup>(29)</sup>. ويمكن أن تزداد مخاطر السيولة لدي البنك بسبب النقص الكبير في السيولة في السوق والتي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة السيولة وهي حالة متعلقة بالاقتصاد الكلي.

تؤدي فجوة الاستحقاق بين الأصول والخصوم كذلك إلى مخاطر السيولة ، وهي الفجوة الناشئة من كون موارد البنك غالباً قصيرة الأجل في حين يقوم البنك بالتمويل في أحيان كثيرة علي المدى الطويل الأمر الذي يتناسب مع مبدأ التغطية Hedging principle والذي يقضي بضرورة مواءمة توقيت استحقاق الأموال المستخدمة في التمويل مع توقيت التدفقات النقدية المتولدة عنه

**المحور الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية:**

يتناول الباحث في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعتها في تنفيذ الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينة الدراسة وطريقة إعداد أبحاثها وبيان الأساليب والمعالجات الإحصائية المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة وصولاً إلى تحليل البيانات والتحقق من فرضيات الدراسة.

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى تعميم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة من جميع المهتمين أثر استخدام مؤشرات التحليل الائتماني في تقليل المخاطر المصرفية المصارف السودانية.

### **عينة الدراسة :**

تم تحديد عينة الدراسة بمواصفاتها العلمية التي تحقق أغراض الدراسة من ذوي الاختصاص من مدير ،نائب، رئيس قسم، موظف ائتمان، موظف مخاطر، ولتحقيق أغراض الدراسة (أثر استخدام مؤشرات التحليل الائتماني في تقليل المخاطر المصرفية المصارف السودانية).

### **جمع البيانات :**

تم توزيع عدد (200) استمارة على العينة المحددة مسبقاً والمستهدفة للتحقق من فرضيات الدراسة وتم جمع عدد (153) استمارة لتحليلها، أي بنسبة (77%).

### **أداة الدراسة:**

أداة الدراسة هي الوسيلة التي يستخدمها الباحث لجمع البيانات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة، وقد اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة حيث تتمثل مزايا الاستبانة في الآتي:

1. يمكن تطبيقها للحصول على معلومات من عدد من الأفراد.
2. قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.
3. سهولة وضع أسئلة الاستبانة وترميم ألفاظها وأسئلتها.
4. توفر الاستبانة الوقت للمبحوث وتعطيه فرصة للتفكير.
5. يشعر المبحوثين في الاستبانة بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

### **ثبات وصدق أداة الدراسة:**

**الثبات والصدق الظاهري:** للتأكد من الصدق الظاهري الاستبانة وصلاحيه أسئلة الاستبانة من حيث الصياغة والوضوح، قام الباحث بعرض الاستبانة على عدد من المحكمين الأكاديميين

والمتخصصين في مجال الدراسة، وبعد استعادة الاستبانة من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليها.

**الثبات والصدق الإحصائي:** يقصد بثبات الاختبار ان يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات انه أيضا إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها، يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف أيضا بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

### من أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سيرمان - براون.
2. طريقة ألفا - كرونباخ .
3. طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجات الصدق لدى المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين.

### تطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية :

تم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من (6) أفراد من مجتمع البحث ومن خارج عينة البحث متفقتة في خواصها مع عينة الدراسة وذلك لحساب معامل الثبات، ولتحديد درجة استجابة المبحوثين للاستبيان والتعرف على الأسئلة الغامضة وإتاحة الاختبار المبدئي للفرضيات، وإيضاح بعض مشاكل التصميم والمنهجية. وأجري اختبار الثبات لأسئلة الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ وكانت النتيجة (0.974) وهو يعني أن هنالك ثبات في البيانات كما مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم (1) معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان.

الرقم	المحور	عدد العبارات	الثبات
1.	المحور الاولي	10	0.864
2.	المحور الثانية	10	0.911

المصدر: إعداد الباحث، 2017م.

يوضح الجدول السابق أن معامل كرونباخ لكل عبارات الاستبيان = 0.974 وهو مرتفع وموجب الإشارة لعبارات الاستبيان، أي أن زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات وهذا يعني أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه.

## التخطيط المالي:

## الجدول (2) اختبار مربع كاي لعبارات المحور الأول:

الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	مربع كاي	العبرة
000.	4	206.379	التخطيط المالي يتغلب على مشكلة المواد المحدودة اما الحاجات المتعددة
000.	2	114.706	يخلق حالة من التوازن بين الاهداف والموارد والزمن
000.	3	142.503	المساعد في تقليل المخاطر التي تعرض لها المنشأة مستقبلاً
000.	3	109.771	تعقد وتشابك العلاقات المسؤوليات وتعدد العوامل والمتغيرات يؤثر في اداء العمل
000.	3	143.183	يعمل على تشجيع التفكير المستقبلي والاستعداد لمواجهة الاحتمالات المستقبلية
.000	4	230.105	يؤدي الى التعرف على امكانيات وقدرات العاملين وطاقتهم الزهنية
.000	4	215.464	يتبلور عملية التخطيط المالي في وثيقة تسمى بالخطة المالية
.000	4	177.425	الخطة المالية تبين بدقة التصرفات المالية التي يجب القيام بها
.000	3	107.366	تحليل القرارات والنتائج المالية يربط بين الحاضر والمستقبل
.000	2	220.20	يقوم بتحديد طرق تدبير الاموال اللازمة لمواجهة الظروف

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2017م.

لاختبار صحة المحور الذي ينص على: «التخطيط المالي» تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالاتي (206.379 - 114.706 - 142.503 - 109.771 - 143.183 - 230.105 - 215.464 - 177.425 - 107.366) وبدرجات حرية (4-2-3) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور

## التصنيف الائتماني:

الجدول (3) اختبار مربع كاي لعبارات المحور الثاني:

الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	مربع كاي	العبرة
000.	3	58.320	يعتبر المركز المالي للعميل الضمان الرئيسي في الوفاء بالتزاماته المالية
000.	3	84.830	تجنب الاعتماد على التقديرات الخاصة والاداء الشخصية في المعالجة المسائل المالية
000.	3	133.405	المركز المالي يعتبر وسيلة للسداد بخلاف الضمانات الاخرى
000.	4	209.059	دراسة الميزانات السابقة ومدى تأثيرها على المركز المالي تؤثر في التعرف على مقدرة العميل في السداد
000.	3	51.209	البنك لا يمنح اي نوع من انواع الائتمان الا بعد التأكد من امانة وحسن سلوك العميل على ضوء معاملاته وعلاقته المالية معه
000.	4	160.824	تتوقف مطالبة العميل بتقديم الضمانات على السياسة الائتمانية للبنك
000.	3	105.170	ان مقدرة البنك على الائتمان تعتمد على موارد البنك واستخداماته
000.	4	140.497	يحدد البنك مدى مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته بعد تحليل القوائم المالية للعميل ومعرفة نوع النشاط
000.	4	51.412	المجال الاستثماري مستقبلي النشاط التجاري للعميل يؤدي الى التعرف على قدرة العميل في الوفاء
000.	4	151.281	الافراض في منح التسهيلات الائتماني لبعض العملاء اعتمادا على المركز الشخص والاجتماعي

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2017م.

لاختبار صحة المحور الذي ينص على: «التصنيف الائتماني للزبون» تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالاتي (58.320 - 84.830 - 133.405 - 209.059 - 51.209 - 160.824 - 105.170 - 140.497 - 51.412 - 151.281) وبدرجات حرية (3 - 4) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (000.) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات.

## إدارة السيولة:

الجدول (5) اختبار مربع كاي لعبارات المحور الثالث:

م	العبرة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
1	تحقيق السيولة الكاملة يقلل من اللجوء للاقتراض لسداد الالتزامات	189.778	2	000.
2	الحصول على ضمان قروض سريعة يجنب مخاطر نقص السيولة	140.307	3	000.
3	يوفر الائتمان المصرفي السيولة اللازمة للعميل بهدف تنمية نشاطه	120.542	2	000.
4	الاحتفاظ باحتياطي نقدي يقلل من نقص السيولة	147.314	3	000.
5	البحث عن مصادر التمويل المناسبة يمكن من مراقبة مستويات السيولة في البنك	65.765	2	000.
6	يعتمد تحليل الموازنة النقدية على تقديرات الإيرادات والمصروفات النقدية	197.490	2	000.
7	دعم المركز المالي يعمل على دفع المستحقات في وقتها المناسب	40.627	2	000.
8	وجود نظام جيد لتحديد أفضل الوسائل لاستخدام الأموال المتوفرة في أعمال المشروع	202.327	3	.000
9	رسم السياسات المالية يعتبر بمثابة الدليل والمرشد للعاملين في اتخاذ القرارات المالية	114.373	2	000.
10	تخطيط التدفقات النقدية المستقبلية يساعد في تحديد مقدر وزمن العجز أو الفائض النقدي	95.235	3	000.

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2017م.

لاختبار صحة المحور القائل « إدارة السيولة » تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي (189.778 - 140.307 - 120.542 - 147.314 - 65.765 - 197.490 - 40.627 - 202.327 - 114.373 - 95.235) وبدرجات حرية (2-3) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور.

## النتائج:

1. يستعين البنك بمصارف اخري في تمويل مشاريعه الاستثمارية.
2. قرارات الاستثمار في البنك تتخذ من قبل لادارة العليا فقط.
3. يهتم البنك باعداد دراسات جدوى لمشاريعه الاستثمارية.
4. يشرك البنك كافة مستوياته التنظيمية في اعداد خطط الاستثمار.
5. يعتمد البنك على تقييم الضمان المرهون بالسعر الحالي في السوق.
6. يمنح البنك العميل التمويل وفق دراسة جدوى تفصيلية لمشروعه.
7. تضمن الضمانات المقدمة من العميل للبنك حقة في أسترداد مبلغ الائتمان.

## التوصيات:

1. تطوير إجراءات وأساليب الضمان الرئيسي في تحديد المركز المالي للعميل في الوفاء بالتزاماته المالية.
2. يجب على البنوك السودانية ان تعمل على تقييم الوضع القانوني عند منح الائتمان للعميل.
3. إن تعمل البنوك السودانية على عدم قبول الاوراق التجارية من الدرجة الاولى قبل التأكد من ان هذه الاوراق مشتملة للنواحي القانوني.
4. ضرورة المشاركة لكافة العاملين في البنك عند اتخاذ قرارات الاستثمار ومنح الائتمان المصرفي.
5. قيام جميع الوحدات الادارية في البنك وبكافة مستوياته في اعداد خطط الاستثمار.
6. العمل على تدريب العاملين في البنك للتعرف على اجراءات منح الائتمان واتخاذ القرارات الاستثمار وضع الخطط.

## الهوامش:

- (1) حنين قادري ، أهمية التخطيط المالي في ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية،(ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير، 2015م)
- (2) محمد يوسف عبد المجيد أحمد، مقاييس الأداء المالي المبنية على التدفقات النقدية وأثرها على قرارات منح الائتمان المصرف، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2016م).
- (3) تسنيم عبدالرحيم محمد محمد أحمد، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي والحد من مخاطر التعثر بالمصارف السودانية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم المحاسبة ، رسالة الماجستير في المحاسبة، 2017).
- (4) محمد مبارك محمد زين فضل الله، دور التكاليف المعيارية في التخطيط المالي وإتخاذ القرارات المالية في المنشآت الصناعية (دراسة ميدانية على الشركة السودانية للتوليد الحراري المحدودة) (الخرطوم: جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية ، كلية الدراسات العليا، غير منشورة، 2019م)
- (5) عبدالحليم كرجه ، الإدارة المالية بين النظري والتطبيق (أربد: دن، 1991م)، ص 170
- (6) عبدالحليم كرجه ، الإدارة المالية بين النظري والتطبيق (أربد: دن، 1991) ص 170
- (7) د كنجو كنجو و د . إبراهيم وهبي فهد ، الإدارة المالية (عمان: د. ن، 1997) ص 124
- (8) عبدالحليم كرجه ، الإدارة المالية بين النظري والتطبيق (أربد: دن، 1991) ص 170
- (9) د كنجو كنجو و د . إبراهيم وهبي فهد ، الإدارة المالية ، (عمان: د. ن، 1997م) ص 124
- (10) د.عبد الغفار حنفي ، ، الإدارة المالية : مدخل إتخاذ القرارات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م) ، ، ص 173
- (11) علي محمد ربابعة ، الإدارة المالية ، (عمان: د. ن ، 1989م) ص 16
- (12) المرجع السابق ذكره ص<sup>197</sup>
- (13) عثمان بابكر ، المخاطر المصرفية نظرة عامة ، ورقة قدمت في حلقة العمل حول مخاطر التمويل في المصارف الاسلامية (الخرطوم المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية بالتعاون مع المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الاسلامي للتنمية بجدة 2002) ص1.
- (14) محمد العلي القري ، ورقة عمل عن المخاطر المالية في التمويل المصرفي الاسلامي ، (الخرطوم ،تنظيم المعهد العالي للدراسات المصرفية 2002م)، ص 24
- (15) زياد رمضان ، مبادي الاستثمار المالي والحقيقي (عمان دار وائل للنشر 2005م)، ص 322
- (16) سمير الخطيب قياس وادارة المخاطر (الاسكندرية :منشأة المصارف للنشر 2005م) ص129
- (17) طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشراكة ،تطبيق الحوكمة في المصارف (القاهرة الدار الجامعية، 2005م) ص 365-366

- (18) المرجع السابق ص 143
- (19) حمود بن صنجور الزدجالي، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وابناها بالنسبة للصناعة، المصرفية، (بيروت: اتحاد المصارف العربية، 2003م) ص 118.
- (20) محمد صالح الحناوي، الادارة المالية والتمويل، المرجع السابق ص 332.
- (21) سعيد الخطيب، قياس وإدارة مخاطر البنوك (الإسكندرية: منشأة المصارف للنشر، 2005) ص 110.
- (22) طارق عبدالعال حماد، إدارة المخاطر (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2003) ص 203.
- (23) عثمان بابكر، المخاطر المصرفية: نظرة عامة، مرجع سبق ذكره، ص 3.
- (24) طارق عبدالعال حماد، مرجع سابق ذكره، ص 202.
- (25) سمير محمد الشاهد، إدارة الأموال أهدافها وسياساتها ومناهجها وإدارة المخاطر الائتمانية. في إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي (بيروت: اتحاد المصارف العربية، 2002) ص 59.
- (26) طارق عبدالعال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 206.
- (27) سمير محمد الشاهد، مرجع سبق ذكره، ص 61.
- (28) عثمان بابكر، المخاطر المصرفية: نظرة عامة، مرجع سبق ذكره، ص 3.
- (29) طارق عبدالعال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 200.

## المصادر والمراجع

- (1) تسنيم عبدالرحيم محمد محمدأحمد، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي والحد من مخاطر التعثر بالمصارف السودانية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم المحاسبة ، رسالة الماجستير في المحاسبة، 2017).
- (2) حمود بن صنجورالزدجالي، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وابنادها بالنسبة للصناعة، المصرفية، (بيروت: اتحاد المصارف العربية ، 2003م)
- (3) حنين قادري ، أهمية التخطيط المالي في ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية،(ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير، 2015م)
- (4) زياد رمضان ، مبادي الاستثمار المالي والحقيقي(عمان دار وائل للنشر 2005م)
- (5) سعيد الخطيب ، قياس وإدارة مخاطر البنوك ( الإسكندرية: منشأة المصارف للنشر ، 2005)
- (6) سمير الخطيب قياس وإدارة المخاطر (الاسكندرية : منشأة المصارف للنشر 2005م)
- (7) سمير محمد الشاهد، إدارة الأموالأهدافها وسياساتها ومناهجها وإدارة المخاطر الائتمانية. في إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي ( بيروت : اتحاد المصارف العربية ، 2002)
- (8) طارق عبد العال حماد، حوكمة الشراكة، تطبيق الحوكمة في المصارف (القاهرة الدار الجامعية، 2005)
- (9) طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر ( الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع 2003)
- (10) عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية : مدخل إتخاذ القرارات ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2006)
- (11) عبدالحليم كرجه، الإدارة المالية بين النظري والتطبيق ( أربد: د.ن، 1991)
- (12) عثمان بابكر ، المخاطر المصرفية نظرة عامة ، ورقة قدمت في حلقة العمل حول مخاطر التمويل في المصارف الاسلامية (الخرطوم المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية بالتعاون مع المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الاسلامي للتنمية بجدة 2002م)
- (13) كنجو كنجو و د . إبراهيم وهبي فهد ، الإدارة المالية ، (عمان: د. ن، 1997)
- (14) محمد العلي القري ، ورقة عمل عن المخاطر المالية في التمويل المصرفي الاسلامي ، (الخرطوم، تنظيم المعهد العالي للدراسات المصرفية 2002م)
- (15) محمد مبارك محمد زين فضل الله، دور التكاليف المعيارية في التخطيط المالي وإتخاذ القرارات المالية في المنشآت الصناعية (دراسة ميدانية على الشركة السودانية للتوليد الحراري المحدودة) (الخرطوم: جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية ، كلية الدراسات العليا، غير منشورة، 2019م)
- (16) محمد يوسف عبد المجيد أحمد، مقاييس الأداء المالي المبنية على التدفقات النقدية وأثرها على قرارات منح الائتمان المصرف، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2016م).